عسكر: إدارة شرطة السياحة بـ«الداخلية» لحفظ الأمن في المجمعات التجارية

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا برغبة بإنشاء ادارة جديدة بوزارة الداخلية باسم ادارة شرطة السياحية لحفظ الأمن بالأسواق والمطاعم والمجمعات التجارية والجزر والشواطئ الترفيهية، وان يتم تعيين رجال الشرطة والعسكريين بالجهات الأخرى من المتقاعدين وكذلك أبناء الكويتيات من البدون في شرطة السياحة لسد العجز في أفراد رجال الأمن في الشارع.

وأوضح عسكر في تصريح صحافي انه تقدم بهذا الاقتراح بسبب ما تشهده بعض المجمعات التجارية والمطاعم والأماكن الترفيهية والسياحية والواجهات البحرية والشواطئ بين الحين والآخر من وقوع بعض الأحداث والجرائم وأعمال الشغب من بعض الطائشين والمستهترين والتي تصل الى درجة القتل وإزهاق الأرواح وإشاعة الفوضى والرعب في قلوب الأسر والعوائل

وأشار الى انه يستغل المستهترون ضعف التواجد الأمني في الأماكن التجارية والترفيهية والسياحية نظرا لطبيعتها الخاصة، فيقومون بأعمال الشغب والتحرشات والقتل وإتلاف الأموال والممتلكات العامة والخاصة.

ولا شك ان حدوث مثل هذه الأعمال وتكرارها يوقع الرعب والخوف في نفوس الأسر وغيرهم ممن يبحثون عن أماكن ترفيهية يستمتعون فيها وعوائلهم خاصة في العطل والمناسبات.

وتمثل تلك الأحداث إساءة بالغة للكويت وامنها امام من يريد ان يقضي فترات للسياحة بالكويت لاسيما العوائل والأسر الخليجية والعربية والأجنبية فتفقد الكويت ميزتها التجارية والسياحية فالأمن هو ما تبحث عنه الأسر التي تريد ان تقضي عطلاتها خارج بلدانها.

لذلك كان لابد من تشديد التواجد الأمني حول هذه الأماكن وبالقرب منها وتسهيل عملية التدخل الأمني السريع لمنع الجرائم قبل وقوعها وسرعة القبض على المجرمين، وضبط السلوك العام وتوفير الأمن والأمان لرواد هذه الأماكن وزجر من تسول له نفسه من المجرمين والمستهترين بترويع الناس او الاعتداء عليهم.

ونص الاقتراح على أن تقوم وزارة الداخلية بإنشاء ادارة جديدة باسم ادارة شرطة السياحية تكون مهمتها حفظ الأمن بالأسواق والمطاعم والمجمعات التجارية والجزر والشواطئ الترفيهية والواجهات البحرية، وان يتم تعيين رجال الشرطة والعسكريين بالجهات الأخرى من المتقاعدين وكذلك أبناء الكويتيات من البدون في شرطة السياحة لسد العجز في أفراد رجال الأمن في الشارع.

وقال عسكر في اقتراحه ان بعض المجمعات التجارية والمطاعم والأماكن الترفيهية والسياحية والواجهات البحرية والشواطئ تشهد بين الحين والآخر وقوع بعض الأحداث والجرائم وأعمال الشغب من بعض الطائشين والمستهترين والتي تصل الى درجة القتل وإزهاق الأرواح وإشاعة الفوضى والرعب في قلوب الأسر والعوائل.

عسكر العنزي

الحويلة والطاحوس يقترحان تعيين المدرسين المساعدين في الجامعة أعضاء بهيئة التدريس

د. محمد الحويلة

قدم النائبان أسامة الطاحوس ومحمد الحويلة اقتراحا بقانون بشأن تعديل أوضاع المدرسين المساعدين الكويتيين من حملة الدكتوراه في جامعة الكويت، وجاء الاقتراح كالتالي: يعين المدرسون المساعدون الكويتيون ممن يعملون بكليات جامعة الكويت في تاريخ العمل بهذا القانون الحاصلون على درجة الدكتوراه أعضاء بهيئة التدريس بوظيفة مدرس، وذلك إذا توافرت في أي منهم الشروط الآتية: أن يكون محمود السيرة حسن السمعة، وأن يكون قد حصل على درجة الدكتوراه من جامعة معتمدة ومعترف بها من وزارة التعليم العالي بالكويت، وأن تكون لديه خبرة أكاديمية وتدريسية في مجال تخصصه لا تقل مدتها عن 5 سنوات، وأن يكون لديه 3 أبحاث على الأقل منشورة في مجلات علمية محكمة. ويعين المدرس الذي تتوافر فيه هذه الشروط بالقسم العلمي الذي يتفق مع تخصصه. وجاءت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بتعديل أوضاع المدرسين المساعدين الكويتيين من حملة الدكتوراه في جامعة الكويت كالتالي: لا تخفى المشكلات التي يعاني منها المدرسون المساعدون من حملة الدكتوراه في جامعة الكويت، خصوصا ان البعض منهم قام بتدريس عدد من المقررات لسنوات طويلة لدى البعض 20 عاما، وان تعديل أوضاعهم سيكون له مردود إيجابي من ناحية الاستفادة من هذه الطاقات في زيادة عدد الشعب الدراسية، ومواجهة الأعداد المتزايدة من الطلبة، وتقليل عدد المنتدبين في الأقسام العلمية وتخفيف الضغط على ميزانية الجامعة، لذلك أعد الاقتراح بقانون المرفق، حيث نص في المادة الأولى على ان يعين المدرسون المساعدون الكويتيون ممن يعملون بكليات جامعة الكويت في تاريخ العمل بهذا القانون والحاصلون على درجة الدكتوراه أعضاء بهيئة التدريس بوظيفة مدرس، وحددت المادة الثانية ذاتها الشروط اللازم توافرها للتعيين.

العازمي: لماذا تتحمل الكويت 72 مليون دولار خسائر مصفاة نابولي؟

حمدان العازمي

استفسر النائب حمدان العازمي من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط مصطفى الشمالي عن تحمل الكويت خسائر تجاوزت 72 مليون دولار دون اتخاذ اجراءات حاسمة لوقف هذه الخسائر منذ سنوات. وقال العازمي في سؤاله إن التأخر في إغلاق مصفاة نابولي بإيطاليا كلف مؤسسة البترول 72 مليون دولار خسائر حيث ان تقرير ديوان المحاسبة كشف عن عدم توصل المؤسسة إلى اتفاق مع السلطات الايطالية بشأن تنظيف موقع المصفاة على الرغم من إغلاقها منذ عام 1994، الأمر الذي يترتب عليه استمرار الشركة في تحمل تكاليف مواجهة الآثار المترتبة على الإغلاق.

وأشار إلى أن التقرير لفت الى ان المصروفات غير التشغيلية الأخرى قد تضمنت أكثر من مليون دولار أميركي خلال السنة المالية 2009/2010 والتي تمثل قيمة مطالبة قضائية من قبل وزارة البيئة الايطالية عن أضرار بيئية سبق ان أحدثتها المصفاة ليصبح إجمالي التكاليف البيئية المتعلقة بتلك المصفاة المتوقفة أكثر من 72 مليون دولار. ولفت إلى أن التقرير أفاد ايضا بأن شركة البترول الكويتية العالمية تقوم بسداد أكثر من خمسة ملايين دولار سنويا كمصاريف لشركة حراسة موقع ارض مصفاة نابولي في ايطاليا على الرغم من انه تم إغلاقها، هذا بالإضافة إلى تكرار المخالفات المالية الجسيمة في مصفاة نابولي في ايطاليا لعدة سنوات متتالية بالرغم من تكرار تطرق تقرير ديوان المحاسبة لهذه المخالفات. وتساءل العازمي عن المسؤول عن سبب هذه الخسائر الضخمة؟ وهل تم تشكيل لجنة لتقصي الحقائق في خسائر مصفاة نابولي بإيطاليا؟ وما الاجراءات التي اتخذتها وزارة النفط تجاه هذا العبث بالمال العام؟ وتساءل هل تمت إحالة المسؤولين عن هذا المشروع إلى التحقيق؟ وما العقوبات المتخذة بحقهم إذا كانت الإجابة بنعم؟ ومتى تم شراء مصفاة نابولي في ايطاليا؟

لإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح

الصالح يناشد العبدالله تنفيذ مشروع التسعيرة الموحدة للأدوية

ناشد النائب خليل الصالح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الصحة الشيخ محمد العبدالله تنفيذ مشروع التسعيرة الموحدة للأدوية المطبّق حاليا في بعض دول الخليج والذي يهدف الى جعل أسعار الدواء موحدة.

وقال الصالح ان بعض شركات البلد المنشأ تعطي لإحدى دول الخليج ميزة تفضيلية لكبر حجم السوق بينما تزود بعض الدول التي تراها صغرى بأسعار أعلى لصغر حجم سوقها.

وأوضح الصالح ان مشروع توحيد اسعار الأدوية الذي يتبناه المكتب التنفيذي لمجلس وزارة الصحة لدول مجلس التعاون يهدف الى الخروج بسعر نهائي لكل شخص يعيش في دول الخليج، وتطبيق هذا المشروع سيؤدي الى توحيد سعر الوصول لكل دول الخليج بكلفة واحدة، وأما الحديث عن حجم الأسواق الخليجية واعتبار بعضها كبيرا والآخر صغيرا فليس في محله لأن الشركات المصنعة للأدوية كانت تستفرد بكل دولة على حدة، اما بعد تطبيق المشروع فستتعامل مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة الذي يمثل دول الخليج ككتلة واحدة.

وبيّن الصالح ان مشروع توحيد تسعيرة الأدوية حسب سعر الدولار هو اعادة الأمور الى نصابها وتعميم السعر الموحد على جميع الشركات وعدم ترك الشركات بالسوق كما يحلو لها، علما بأن دول الخليج حاليا تقوم بالتفاوض الجماعي مع شركات الأدوية لتخفيض وتوحيد سعر الكلفة CIF وهي الطريقة الوحيدة لخفض أسعار الدواء بطريقة جذرية.

وطالب الصالح وزير الصحة بتفعيل دور المكاتب العلمية وتعيين الصيادلة الكويتيين به أسوة بالسعودية وإلزام الوكيل به وذلك لفتح المجال أمام الموزعين للتنافس في خفض سعر الدواء مع حفظ حقوق الوكيل الحصري التزاما بشروط اتفاقية التجارة العالمية والتي تلزم الكويت باحترام براءة الاختراع ولكنها لا تلزم بعدم وضع موزعين آخرين غير الوكيل الحصري وذلك سيؤدي بالتالي الى كسر الاحتكار وبالتالي خفض أسعار الدواء.

خليل الصالح

الكندري: تراكم الأحكام غير المنفذة يفقد الثقة بالأحكام القضائية

طالب النائب د.عبدالكريم الكندري وزير العدل والأوقاف والشؤون الاسلامية شريدة المعوشرجي بالوقوف على ما يحصل في إدارتي الاعلان وتنفيذ الأحكام من فوضى وإهمال يصل في بعض الأحيان لدرجة التعمد سواء بامتناع الموظفين عن أداء مهامهم أو التراخي فيها، الأمر الذي يؤدي إلى ضياع حقوق المتقاضين وأصحاب الحقوق.

وبين النائب الكندري أن تراكم الأحكام غير المنفذة قد يدفع إلى فقد الثقة بالأحكام القضائية والتي تظل حبرا على ورق إذا لم تنفذ ومنبها الوزير إلى أن الامتناع عن تنفيذ الأحكام يعد جريمة يعاقب عليها القانون.

وفي هذا السياق يذكر بأن مقرر اللجنة التشريعية النائب د.عبدالكريم الكندري قد قدم أسئلة برلمانية لجميع الوزراء حول الأحكام القضائية غير المنفذة سواء التي صدرت بحق أو لصالح الوزارات وهل استنفدت إجراءات الطعن بها من استئناف وتمييز من عدمه.

د. عبد الكريم الكندري

الطاحوس: تسمية مكتبة العديلية العامة باسم أنور النوري

أسامة الطاحوس

تقدم النائب اسامة الطاحوس باقتراح برغبة طالب فيه بتسمية المكتبة العامة بالعديلية باسم المرحوم باذن الله تعالى أنور عبدالله النوري، وقال الطاحوس في اقتراحه: لقد اعتادت الكويت على تخليد ذكرى كل من ترك بصمات بارزة وقدم خدمات جليلة للوطن، وذلك نظرا للخدمات الجليلة التي قدمها المرحوم باذن لله تعالى أنور عبدالله النوري تجاه بلدنا أثناء حياته على الصعيدين الداخلي والخارجي وحتى تبقى ذكراه محفورة في ذاكرة التاريخ.

طالب بوضع نقاط شرطية دائمة بالمجمعات

الجلال: على وزير الداخلية تطوير المنظومة الأمنية لمكافحة الجريمة

دعا النائب طلال الجلال وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد إلى ضرورة تطوير المنظومة الأمنية بالوزارة، مطالبا في الوقت ذاته بوضع نقاط أمنية مزودة بجميع التجهيزات في الأسواق والمجمعات التجارية الكبرى وذلك لمكافحة ومنع جرائم العنف المنتشر بين الشباب والتي بدأت تزداد وتيرتها في الآونة الأخيرة بتلك المجمعات مثل جرائم القتل في تلك الأسواق والتي أصبحت ظاهرة تتكرر باستمرار وآخرها مقتل المواطن الشاب جمال العنزي وهو في مقتبل العمر.

وقال الجلال في تصريح صحافي: نثمن جهود رجال الداخلية على سرعة القبض على قاتلي المواطن العنزي، لكن هذا لا يكفي فلا بد من الوجود الأمني المستمر في المجمعات التجارية للإسراع بمنع العنف والمشاجرات التي تقع بين الشباب وذلك للحفاظ على أرواح مرتادي الأسواق والحفاظ على أرواح شبابنا التي تزهق نتيجة للمشاجرات وأعمال العنف التي قد تحدث فيما بينهم.

وأضاف: لقد أصبحت الأسواق والمجمعات التجارية الكبرى مرتعا لأعمال العنف بين الشباب حيث تحدث احتكاكات بينهم ومشاجرات تطورت في أكثر من حادثة إلى قتل وازهاق للأرواح وأعمال عنف تنشر الخوف والهلع بين المواطنين، مضيفا: لذلك فإنني أطلب من وزير الداخلية تخصيص نقاط أمنية في مختلف الأسواق والمجمعات التجارية بحيث تكون قادرة على الفور على التعامل مع مثل هذه الظواهر السلبية والجرائم التي بدأت تنتشر في الأسواق والمجمعات دون مواجهتها أو اتخاذ إجراءات وتدابير للحد منها ومقاومتها.

واستدرك الجلال بقوله: أعتقد أن مجرد وجود النقاط الأمنية على مدار الساعة في المجمعات والأسواق التجارية سيمنع على الفور وقوع أي جريمة أو أي أعمال عنف تقع بين الشباب وسيتم الحفاظ على أرواح شبابنا من وقوع مثل هذه الجرائم المتهورة.

كما دعا الجلال إلى ضرورة تركيب أجهزة كاشفة للمواد المعدنية على بوابات المجمعات التجارية وذلك للكشف عن أي أسلحة بيضاء قد يحملها معهم الشباب داخل المجمعات لمنع وقوع جرائم يروح ضحيتها الأبرياء، لافتا إلى أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها وزارة الداخلية في مكافحة الجرائم إلا أن معدلات الجريمة ازدادت بشكل رهيب ومخيف في الآونة الأخيرة من جرائم قتل وسلب واختطاف واعتداءات جنسية وسرقات وسطو علاوة على المخدرات، لذلك فإن الوزارة بحاجة ماسة إلى تطوير منظومتها الأمنية والعمل على تجديد قياداتها علاوة على ضرورة تزويد الجهاز الأمني بالوزارة بالأفراد المدربين والآليات والدوريات والمعدات وجميع الأجهزة التكنولوجية ومواكبة التكنولوجيا الحديثة في مواجهة الجريمة.

ونادى الجلال الحكومة وخاصة وزارات الإعلام والتربية والأوقاف والداخلية والشباب بالعمل على توعية الشباب أخلاقيا ودينيا وتربويا، لأجل نشر ثقافة التسامح بينهم وحضهم على الابتعاد عن العنف والتمسك بالقيم والسلوكيات الطيبة.

وفي نهاية تصريحه، أعرب الجلال عن خالص عزائه لأسرة المواطن جمال العنزي فقيد جريمة المارينا البشعة، سائلا الله أن يتغمد هذا الفقيد المغدور بخالص الرحمة والمغفرة وأن يمنح أهله الصبر والسلوان، مطالبا بمعاقبة هؤلاء المجرمين الذين أودوا بحياته.

طلال الجلال

طنا يقترح صرف شهادة أوصاف للسكن الخاص

تقدم النائب محمد طنا باقتراحين برغبة قال في مقدمة أولهما انه ونظرا لما يعانيه البعض من مشاكل في موضوع توصيل الكهرباء ورغبة منا في ايجاد حل لهذه المشكلة، اطالب بصرف شهادة اوصاف للسكن الخاص وذلك لمن تم تشغيل الكهرباء لهم عن طريق القضاء.

وقال في مقدمة الاقتراح الثاني انه ونظرا لوجود معسكر القوة البرية التابع لوزارة الدفاع في منطقة سعد العبدالله السكنية وخطورة هذا الأمر على السكان، اطالب بازالة معهد القوة البرية من منطقة سعد العبدالله وتحويله الى مستشفى يخدم العسكريين وكذلك عوائلهم مع ازالة باقي المعسكرات من منطقة الجهراء ونقلها الى المناطق الحدودية.

محمد طنا

الحريجي لإنشاء مكتبات في كل منطقة

تقدم النائب سعود الحريجي باقتراح برغبة طالب فيه بإنشاء مكتبات عامة في كل منطقة وإدخال تقنية المعلومات مثل البرامج العلمية على أجهزة الحاسوب وإعداد إدارة تختص بإعادة تأهيل ومتابعة كل ما هو جديد في شتى مجالات العلم وصيانة وترميم جميع المكتبات العامة الموجودة في الكويت. وقال في اقتراحه إن الثقافة هي عماد المجتمع والتنمية البشرية وحيث ان المادة (14) من الدستور تنص على «ترعى الدولة العلوم والأدب والفنون وتشجع البحث العلمي» ولما كانت المكتبات العامة من أهم روافد العلم والمعرفة للمواطنين فعلى الدولة ان توفر المكتبات العامة في كل المناطق السكنية وتهتم بصيانتها وترميمها.

سعود الحريجي

ثمّن سرعة قبض أجهزة «الداخلية» على جناة جريمة المارينا

الشمري: انتشار الجرائم في المجتمع نتاج طبيعي للاستخفاف بالقانون

قال النائب سلطان الشمري ان من أمن العقوبة أساء الأدب، موضحا ان ظاهرة الاستهتار في ازهاق أرواح البشر وموجة الجرائم التي هزت المجتمع الكويتي وآخرها قتيل المارينا كانت نتاجا طبيعيا للاستخفاف بالقانون، مشيرا الى انه يجب مراجعة جميع العقوبات الجزائية والتشدد في تطبيقها بعد ان طفح الكيل، معتبرا ان هناك اتجاها قويا في الكويت يؤيد التشدد في تطبيق القانون ورفع العقوبات للحد الأعلى وتنفيذها في اسرع وقت. وتساؤل الشمري عن فائدة اهدار عشرات الملايين على برامج توعية اعلامية عامة غير متخصصة، مطالبا بالتركيز على الظواهر السلبية واعطاء حلول عملية تنفع المجتمع وموجهة للشباب والمراهقين.

وثمّن الشمري سرعة قبض اجهزة الداخلية على الجناة في جريمة المارينا، مشيرا الى انه لا يمكن ان نطالب الداخلية بالقيام بدور اكبر من قدرتها في مراقبة المجمعات والأسواق والأماكن الترفيهية في ظل النقص العددي وعزوف الشباب عن الانخراط في سلك الداخلية والذي حتم علينا توجيه نداء لوزير الداخلية الشيخ محمد الخالد بضرورة الاستعانة بأبناء الكويتيات من فئة البدون، فالوضع الأمني على المحك ويحتاج الى رجل ذي قرار والخالد أهل لها.

وعلى صعيد الجرائم التي تحدث داخل المجمعات والأسواق طالب الشمري الحكومة بإنشاء تصريح الأمن والسلامة مماثل لتصريح الإطفاء والشؤون والتجارة اشتراطات التشغيل مشتملا على عدة أمور منها وجود رجال امن وكاميرات تغطي جميع انحاء المبنى وأجهزة إلكترونية لكشف الآلات الحادة، مستغربا من تكرار الجرائم في المجمعات التجارية ولم يعمل اي اجراءات احترازية، مطالبا بحلول عملية وليس ردود أفعال مؤقتة.

واختتم الشمري تصريحه بتأكيده على الحاجة الملحة بطمأنة الشعب الكويتي ان الوضع الأمني مستتب ولا مكان للمستهترين والعابثين بالقانون.

سلطان الشمري